انصاعت بريطانيا وحكومتها بقيادة بوريس جونسون أخيراً لضغوط الاحتلال الإسرائيلي، مع ادراج الجناح السياسي لحركة «حماس» على قائمة الإرهاب، في إطار مواصلة خنق المقاومة الفلسطينية ومقاطعتها، ومعاقبة المؤيّدين لها، تحت شعارات شتى، وهو ما ندّدت به الحركة

بريطانيا تخضع للاحتلال: «حماس» إرهابية

تضييق على مناصري الحركة وتنديد فلسطيني بالارتهان لإسرائيل

كشفت بالبك عن قرارها من واشنطن (Getty)

للحديث تتمة...

بريطانيا في خدمة الاحتلال

نضال محمد وتد

يشكّل إعلان وزيرة الداخلية البريطانية، بريتي باتيل، عن تصنيف حركة «حماس»، وليس فقط جناحها العسكري، حركة إرهابية ومحظورة، نصراً سياسياً كبيراً لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً للحكومة الإسرائيلية الجديدة التي لا تزال تتلقى ضربات من المعارضة اليمينية بقيادة رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، واتهامه للحكومة الحالية بأنها ليست من اليمين بشيء. في هذا السياق، فإن الإعلان البريطاني هو هدية لا تُقدّر بثمن لرئيس الحكومة نفتالي بينت، المعروف بتطرفه اليميني الديني في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ورؤاه للصراع المأخوذة من الوعود التوراتية الدينية ووجوب «استيطان الأرض وتعميرها»، لكنه يؤكد أيضاً في الوقت نفسه حجم تغلغل الصهيونية في المؤسسة البريطانية السياسية ممثلة ليس فقط بحزب المحافظين الحاكم بقيادة بوريس جونسون، وإنما أيضاً بما يحدث في حزب العمال البريطاني، وفي قدرة الصهيونية على وصم كل من يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بالعداء للسامية.

لا حاجة للعودة إلى التاريخ لتأكيد العداء البريطاني الرسمي للشعب الفلسطيني، منذ إطلاق وعد بلفور وحتى يومنا، لكن لا يمكن أيضاً الاستسلام لإعلان البريطاني أمس، خصوصاً أن إسرائيل ركزت في السنوات الأخيرة في نشاطها ضد حركة المقاطعة الدولية على نشاط المنظمة في بريطانيا، ومارست ضغوطاً هائلة على حزب العمال للتخلص من زعيمه جيريمي كوربين بفعل مواقفه المناصرة للشعب الفلسطيني، حتى بات الحزب يخشى من أي انتقاد مهما كان طفيفاً للسياسة الإسرائيلية كي لا يُرمى بالعداء للسامية. مع ذلك يبقى القرار البريطاني الرسمي، في حال أقره مجلس النواب البريطاني، تصعيداً خطيراً ضد الشعب الفلسطيني، لا يوازيه إلا التصعيد الذي كان أبان ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ومثلما كانت خطة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية سياسياً وفعلياً عبر ما سماه «صفقة القرن»، من وحي وصياغة نتنياهو، فإن أوجه الشبه بارزة أيضاً في القرار البريطاني، مع إعلان الصحف الإسرائيلية، الجمعة، أن الخطوة البريطانية كانت استجابة لطلب من إسرائيل الرسمية ممثلة ببينت، لنظيره البريطاني بوريس جونسون خلال قمة غلاسكو للمناخ، وهو أيضاً يصفي عملياً حق مقاومة الاحتلال المنصوص عليه في القانون الدولي، ليكمل مخطط تصفية القضية الذي كان بدأه ترامب.

لندن ـ **العربي الجديد**
غزة ـ **ضياء خليل**

لحقت بريطانيا، أخيراً، بالركب الأوروبي والأميركي، إذ أعلنت حكومتها المحافظة عزمها تصنيف حركة «حماس» الفلسطينية بأكملها، أي بجناحها السياسي والعسكري، منظمة إرهابية وحظرها داخل الأراضي البريطانية، على أن تعرض قرارها على مجلس العموم البريطاني الأسبوع المقبل، بحسب ما أكدت وزيرة الداخلية بريتي باتيل. وعلى الفور، سارعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة نفتالي بينت إلى الترحيب بالقرار البريطاني، الذي نَدّدت به «حماس». ويعتبر القرار سياسياً بالدرجة الأولى، ويأتي في سياق متواصل من محاولات الضغط الغربي على المقاومة الفلسطينية في غزة، وفي سياق أوسع على كل حركات المقاومة الفلسطينية ومجموعات المقاطعة، ضمن محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وتنصل المجتمع الدولي من التزاماته، ولو الكلامية، تجاهها، مع الانحياز الكامل لسرديات الاحتلال والمنظمات الصهيونية حول العالم، واللوبيات الإسرائيلية الضاغطة لمحاولة إثارة قضية «معاداة السامية». ويخشى أن يضيّق القرار على المؤيدين للمقاومة الفلسطينية في بريطانيا.

وأكدت وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل، أمس الجمعة، أن بلادها تعتزم حظر «حماس»، مضيفة في بيان أن «حماس تملك قدرات إرهابية واضحة تشمل امتلاك أسلحة كثيرة ومتطورة، فضلاً عن منشآت لتدريب إرهابيين، لهذا اتخذت إجراءات لحظر الحركة بأكملها»، بموجب قانون مكافحة الإرهاب البريطاني، ما يجعل كل من يعبّر عن تأييده للحركة أو يرفع رايتها أو ينظم اجتماعات لها في بريطانيا مخالفاً للقانون، وقد يكون عرضة للسجن لمدة تصل إلى 14 عاماً.

وكانت بريطانيا قبل هذا الإعلان، تحظر فقط الجناح العسكري لـ«حماس»، «كتائب عز الدين القسّام». وقالت باتيل من واشنطن أول من أمس، حين كشفت عن الخطوة: «لقد وصلنا إلى قرار بأننا لا نستطيع بعد اليوم الفصل بين الجناحين العسكري والسياسي»، واضعة الخطوة في إطار السعي لمحاربة «معاداة السامية». إلا أنها أكدت أن القرار «مبني على مروحة واسعة من المعلومات، والجهد الاستخباري، وارتباطات بالإرهاب». وأضافت أن الإعلان «خطوة ضرورية لحماية المجتمع اليهودي (في بريطانيا)»، معتبرة أن «حماس أصبحت معادية للسامية بشكل جذري وشرس». وقالت إن الخطوة «ستتضمن خلال كل من يرفع علم حماس في المملكة المتحدة، وهو تصرف يجعل المجتمع اليهودي خائفاً».

وعلى الفور، أشاد رئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينت بالقرار. وكتب على «تويتر» أن «حماس تنظيم إرهابي بامتياز»، مضيفاً أن «الذراع السياسية للحركة تُمكّن نشاطها العسكري هم نفس الإرهابيين، لكنهم فقط يرتدون بدلات». علماً أن الإذاعة الإسرائيلية ذكرت أمس أن بينت كان طرح الموضوع على رئيس الحكومة البريطاني بوريس جونسون خلال لقائهما أخيراً في قمة غلاسكو المناخية. بدوره، وجّه وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد الشكر للحكومة البريطانية، معتبراً أنه «لا يوجد جناح شرعي لمنظمة إرهابية»، وأن «أي محاولة للتفريق بين أجنحة أي منظمة إرهابية هو اصطناعي». وكتب على «تويتر»: «إن القرار تتويج لمحادثات صادقة وناجحة بين إسرائيل والمملكة المتحدة».

من جهتها، استنكرت «حماس» في بيان لها الخطوة، معربة عن أسفها الشديد «لأن بريطانيا تستمر في غيّها القديم». واعتبرت أن «مقاومة الاحتلال، وبكل الوسائل المتاحة، بما فيها المقاومة المسلحة، حقّ مكفول للشعوب تحت الاحتلال في القانون الدولي، فالاحتلال هو الإرهاب، فقتل السكان الأصليين وتهجيرهم بالقوة، وهدم بيوتهم وحبسهم هو الإرهاب». ورأت أن «حصار أكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة، معظمهم من الأطفال، لأكثر من 15 عاماً، هو الإرهاب، بل جرائم حرب وضد الإنسانية»، كما شدّدت على أن «الاعتداء على المقدسات وترويع الآمنين في بيوت العبادة هو عين الإرهاب، وكذلك سرقة الأراضي وبناء المستوطنات عليها». وقالت إنه «ينبغي على المجتمع الدولي وفي مقدمته بريطانيا «التوقف عن هذه الازدواجية والانتهاك الصارخ للقانون الدولي الذين يدعون إلى حمايته والالتزام به»، وأنه «ينبغي على بريطانيا «أن تتوقف عن الارتهان للرواية والمشروع الصهيوني».

كما شدّد القيادي في «حماس»، سامي أبو زهري، لـ«رويترز»، على أن «القرار البريطاني هو انحياز مطلق للاحتلال، وخضوع للإملاءات والابتزاز الإسرائيلي». واعتبر عضو المكتب السياسي للحركة حسام بدران، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «حماس لا تبحث ولا تحتاج أن تأخذ شرعية من بريطانيا أو غيرها»، معتبراً أن القرار هو «استمرار في الانحياز للاحتلال على حساب شعبنا الذي يعاني منذ وعد بلفور».

بدورها، دانت فصائل فلسطينية، أمس، القرار. واعتبرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أنه «يستهدف المقاومة المشروعة لشعبنا، ويأتي استمراراً لموقف بريطانيا المعادي لشعبنا الفلسطيني». كما اعتبرت «الجهاد الإسلامي» أن القرار البريطاني «عدائي ظالم لا يخدم سوى الاحتلال الصهيوني».

وتعليقاً على القرار، اعتبر الخبير الفلسطيني في الشأن الإسرائيلي حاتم أبو زايدة، أنّ ما يجري حالة دعائية، لن يكون لها تأثير على أرض الواقع، لأنّ «حماس» لا تملك مكاتب رسمية ولا غير رسمية في بريطانيا وليس لها نشاط علني ولا سري ليتم تعقبها ومنعها. ورأى في حديث لـ«العربي الجديد» أن إسرائيل تحاول مع الجميع لإلصاق تهمتي الإرهاب ومعاداة السامية بالمقاومة الفلسطينية. وأوضح أنّ إسرائيل حاولت مع كثير من الدول التي هي على الحياد من أجل وسم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، لتشويه صورة المقاومة وربطها بمعاداة السامية، وذلك في إطار محاربتها لمحاولة العادلة لكل العالم.

وفي الجهة المقابلة، توقع أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة في غزة، حسام الدجني، أنّ يؤثر القرار على الفلسطينيين في بريطانيا والمتعاطفين مع القضية الفلسطينية، وأنّ يكون هناك تضييق على كل ما يمت لـ«حماس» بصلة. وأوضح الدجني في حديث لـ«العربي الجديد» أنّ تصنيف الحركة على قوائم الإرهاب لا يمكن أن يساهم في حالة السلام والاستقرار، و«حماس» فازت بالانتخابات في 2006 وهي جزء من حالة الاستقرار في المنطقة والإقليم. وأشار إلى أن هذا الأمر يأتي ضمن سياق الضغط الإسرائيلي على دول العالم لشيطنة كل ما هو فلسطيني، فـ«حماس» حركة تحرر وطني يهمها إيصال صوت الشعب الفلسطيني للجميع.

التحاف بأميركا وأوروبا

كانت وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل، التي اعلنت امس الجمعة عن قرار حظر «حماس»، قد اضطرت للاستقالة من منصب وزيرة التنمية الدولية في 2017 (حكومة تيريزا ماي) عندما عقدت اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين كبار، على راسهم رئيس حكومة الاحتلال آنذاك بنيامين نتنياهو، خلال عطلة خاصة من دون ان تبلغ حكومتها. و«حماس» كاملها مدرجة على لائحة الاتحاد الاوروبي للارهاب منذ 2003 (ادرج جناحها العسكري في 2001)، وكذلك في الولايات المتحدة وكندا واليابان. ودخلت الحركة في معارك قانونية مع الاتحاد الاوروبي ضد قراره.

خطّة لضرب ترسانة المقاومة الفلسطينية
الاحتلال يحاول استدراك فشله

القدس المحتلة
نضال محمد وتد

حثّ رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، الجنرال أفيف كوخافي، أخيراً، مختلف الجهات المختصة في جيش الاحتلال، بما في ذلك جهاز الأمن العام (الشاباك)، على وضع خطة هجومية واسعة لضرب الترسانة الصاروخية لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي». ونقل موقع «والاه» الإسرائيلي الإخباري، أمس الجمعة، عن مصادر في قسم التخطيط في جيش الاحتلال قولها إن الخطة تفترض، وفق توجيهات كوخافي، أن تضمن في المرحلة الأولى من أي مواجهة عسكرية مقبلة مع قطاع غزة ضرب وتحييد قدرة الحركتين على إطلاق الصواريخ باتجاه العمق الإسرائيلي. وبحسب الموقع، فإن فرضية العمل على إعادة بناء قوتيهما الصاروخية إلى ما كانت عليه قبل العدوان الأخير على القطاع في شهر مايو/ أيار الماضي، لا سيما أن القدرات الصاروخية لـ«حماس»، على الرغم من نجاح منظومة «القبة الحديدية» الإسرائيلية في اعتراض الصواريخ، تمكّن الحركة من تشويش روتين الحياة اليومية في إسرائيل وترهيب الإسرائيليين. وأدعى التقرير أن الحركتين تبذلان خلال الأشهر الأخيرة جهوداً كبيرة لإخفاء الصواريخ، من أجل وضع صعوبات أمام الاستخبارات الإسرائيلية لجهة معرفة مكانها واستهدافها. وجاء في تلخيصات الجيش الإسرائيلي للعدوان الأخير، بحسب الموقع نقلاً عن ضباط رفيعي المستوى في هيئة الأركان، توصيف الحصول على المعلومات بشأن مواقع هذه الصواريخ باعتباره «نقطة الضعف»، وهناك من وصف ذلك بـ«الفشل»، إذ «لم تتوفر للجيش خلال العدوان معلومات كثيرة عن القذائف والصواريخ المختلفة التي تملكها حماس، ولا عن مداها»، وأن جيش الاحتلال «اضطر للبحث عن مواقع ومخازن هذه الصواريخ خلال العدوان». وقالت المصادر إنه «خلافاً لإحباط عمليات من البحر والبر، فإن الجيش نجح فقط في تشويش عمليات إطلاق الصواريخ وليس إحباطها». ووفقاً لمعطيات جيش الاحتلال، فقد تجاوزت قدرة «حماس» و«الجهاد» خلال العدوان في إطلاق الصواريخ والقذائف المختلفة سقف الـ500 قذيفة وصاروخ يومياً، مع ذلك لم يتم إسقاط واعتراض كل قذيفة وصاروخ تم إطلاقها من القطاع. وادعى تقرير «والاه» أن حركة «حماس» تواجه في الوقت الحالي صعاباً في تجديد ترسانتها من الصواريخ بعيدة المدى، إلا أن هذه المسألة باتت مسألة وقت، بعد فتح معبر رفح البري مع مصر.

والاه: تجديد «حماس» لترسانتها مسألة وقت

مصر تعيد التواصل مع باشاغا: هل تتبنى ترشيحه للرئاسة؟

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، أن القاهرة أعادت فتح قنوات اتصال مع وزير الداخلية الليبي السابق فتحي باشاغا، والذي تقدّم الخميس الماضي بأوراق ترشحه لمفوضية الانتخابات للترشح في الاستحقاق الرئاسي. وقالت المصادر المطلعة على التحركات المصرية في الملف الليبي، إن مسؤولين عن الملف الليبي في جهاز المخابرات العامة تواصلوا أخيراً مع باشاغا، قبل ترشحه للانتخابات، للتعرف على موقفه النهائي، وإعادة التواصل بين الجانبين. ورجحت المصادر أن يحظى باشاغا بدعم مصري كبير بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين، متوقعة في الوقت ذاته حدوث مفاجآت كبيرة مع إعلان القائمة النهائية في غضون أيام.

وأحالت المفوضية العليا للانتخابات، أوراق المتقدمين للرئاسة والبرلمان إلى كل من النائب العام، والمباحث الجنائية، والإدارة العامة للجوازات والجنسية، لمراجعتها، وتطبيق الإجراءات القانونية والنظر في توفر شروط لترشيح للانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وأشارت المصادر إلى أن أسماء كبيرة مرشحة للخروج من السباق الانتخابي قبل انطلاقه، لأسباب قانونية ومخالفات تتعارض مع شروط الترشح للانتخابات، علاوة على مواقف دولية للاعبين الرئيسيين في الملف الليبي. ولفتت المصادر إلى أن فرص باشاغا في الحصول على الدعم الدولي ليست بالقليلة، خصوصاً في ظل تمتعه بثقة العديد من الأطراف الدولية المؤثرة في الملف الليبي. وتابعت أن «باشاغا حظي، في وقت سابق، بدعم مصري خلال ترشحه لرئاسة الحكومة الليبية، على قائمة شملت رئيس مجلس النواب عقيلة صالح كمرشح لرئاسة المجلس الرئاسي». واستطردت المصادر، أنه بالإضافة إلى ذلك «فإن باشاغا استطاع خلال فترة توليه وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، إقناع الجانب الأميركي، بقدرته على إدارة الملفات الأمنية التي تؤرق واشنطن، وقدم نفسه بشكل جيد في هذا الملف، بعد أن استطاع السيطرة على عناصر متطرفة، وكان قد قطع شوطاً كبيراً في إدماج الميليشيات المسلحة في القوات النظامية، وتطهيرها من المتطرفين».

وأشارت المصادر إلى أن ما يعزز فرص دعم باشاغا في أحضان تركيا بشكل مطلق»، متحدثة عن أن خلافات وتبايناً في الموقف بينه وبين أنقرة دفعت الأخيرة لترجيح كفة قائمة الدبيبة إبان ترشيح سلطة تنفيذية جديدة للبيبا وفق مخرجات الحوار الوطني الذي عقد في تونس.

ولفتت المصادر إلى أن السيناريو الانتخابي الذي شهدته مصر عام 2012، إبان أول انتخابات رئاسية عقب ثورة يناير/كانون الثاني 2011، وما حدث وقتها من مواءمات بخروج ثلاثة من المرشحين الكبار، هم خيرت الشاطر نائب مرشد جماعة الإخوان وقتها، وعمر سليمان رئيس جهاز المخابرات الأسبق، وحازم صلاح أبو إسماعيل، وارد التكرار في ليبيا بشكل كبير، في ظل المآخذ القانونية على عدد من الأسماء الرنانة في المشهد الانتخابي الليبي. وكانت مصادر مصرية كشفت، في وقت سابق، عن ابتعاد الدبيبة عن دائرة الدعم المصري، بدعوى ولائه الكامل لتركيا، على الرغم من محاولات منحه مزيدا من الفرص لإقامة علاقات متوازنة تراعي مصالحها.

في غضون ذلك، كشفت مصادر ليبية محسوبة على معسكر الشرق، كواليس جديدة بشأن تفاصيل ليلة تقديم سيف الإسلام القذافي أوراق ترشحه في مقر مفوضية الانتخابات في سبها في الجنوب الليبي. وأشارت إلى أن اتصالات مصرية روسية، انتهت إلى التحذير من صدام عسكري في اللحظات الأخيرة، قائلة إنه «فور علم حفتر بتحرك موكب نجل القذافي من الزنتان في غرب ليبيا، وعبد الحميد الدبيبية، وربما خليفة حفتر من السباق، هو تمتعه بنفوذ كبير في الغرب، ووصاية على المجموعات المسلحة في مصراتة، علاوة على إدارة علاقة جيدة خلال فترة توليه وزارة الداخلية مع مكونات الشرق الليبي. وأوضحت أنه «يضاف إلى ذلك كله عدم ارتماء باشاغا في أحضان تركيا بشكل مطلق»، متحدثة عن أن خلافات وتبايناً في الموقف بينه وبين أنقرة دفعت الأخيرة لترجيح كفة قائمة الدبيبة إبان ترشيح سلطة تنفيذية جديدة للبيبا وفق مخرجات الحوار الوطني الذي عقد في تونس.

ولفتت المصادر إلى أن السيناريو الانتخابي الذي شهدته مصر عام 2012، إبان أول انتخابات رئاسية عقب ثورة يناير/كانون الثاني 2011، وما حدث وقتها من مواءمات بخروج ثلاثة من المرشحين الكبار، هم خيرت الشاطر نائب مرشد جماعة الإخوان وقتها، وعمر سليمان رئيس جهاز المخابرات الأسبق، وحازم صلاح أبو إسماعيل، وارد التكرار في ليبيا بشكل كبير، في ظل المآخذ القانونية على عدد من الأسماء الرنانة في المشهد الانتخابي الليبي. وكانت مصادر مصرية كشفت، في وقت سابق، عن ابتعاد الدبيبة عن دائرة الدعم المصري، بدعوى ولائه الكامل لتركيا، على الرغم من محاولات منحه مزيدا من الفرص لإقامة علاقات متوازنة تراعي مصالحها.

في غضون ذلك، كشفت مصادر ليبية محسوبة على معسكر الشرق، كواليس جديدة بشأن تفاصيل ليلة تقديم سيف الإسلام القذافي أوراق ترشحه في مقر مفوضية الانتخابات في سبها في الجنوب الليبي. وأشارت إلى أن اتصالات مصرية روسية، انتهت إلى التحذير من صدام عسكري في اللحظات الأخيرة، قائلة إنه «فور علم حفتر بتحرك موكب نجل القذافي من الزنتان في غرب ليبيا، وسط قوة مسلحة من مليشيا أبو بكر الصديق التي تقوم بحمايته، أمر صدام حفتر، قائد اللواء 166، بتحريك آليات عسكرية وعدد كبير من القوات في محاولة لإلقاء القبض على سيف الإسلام لدى دخوله سبها، قبل أن تسفر الاتصالات عن تدخل روسي، وتحذير حفتر من التعرض لموكب نجل القذافي الذي تقدم بأوراق ترشحه للمفوضية، والعودة من حيث أتى إلى مدينة الزنتان مرة أخرى». يذكر أنه في يونيو/حزيران 2017، أمر قائد كتيبة أبوبكر الصديق حينها، العجمي العتيري، بإطلاق سراح سيف الإسلام القذافي تطبيقاً لقانون العفو العام الصادر من البرلمان.

وأرجعت الكتيبة، حينها، تنفيذ القرار إلى مراسلات وزير العدل بالحكومة المؤقتة ومطالبة وكيل الوزارة، في مؤتمر صحافي، بضرورة الإفراج عن نجل القذافي وإخلاء سبيله طبقاً لقانون العفو العام الصادر من البرلمان.

في هذا الوقت، دعا رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، في كلمة متلفزة وجهها إلى الليبيين أمس الجمعة، إلى ترميم العملية الانتخابية بالتوافق على أساسها الدستوري، والابتعاد عن منطق المغالبة لضمان نتائج انتخابية مقبولة من كل الأطراف. وأكد رفضه لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفقاً للقوانين الصادرة عن مجلس النواب، التي اعتبر أنها «معيبة وخالفت كل القوانين، ومنها الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي وقرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق ومخرجات برلين». وأعلن إطلاق «مبادرة» لإنقاذ العملية الانتخابية، مشيراً إلى أنها تقوم على اقتراح إقامة الانتخابات البرلمانية في 15 فبراير/شباط المقبل بالتزامن مع إجراء أولى جولات الانتخابات الرئاسية، وتتضمن إجراءات فنية من بينها «تركيب منظومة بارومترية توضح تسجيل الناخبين ببصمات الوجه والأيدي وعدم الاكتفاء ببطاقة الناخب فقط لضمان عدم التزوير بالإضافة لضرورة وجود كاميرات مراقبة في مراكز الاقتراع». من جهة أخرى، التقى نائب الرئيس التركي، فؤاد أوقطاي، نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي محمد علي الحداد، في أنقرة، فيما كانت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش تبحث مع وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني، في المنامة، «التطورات والمستجدات على الساحة الليبية، والجهود التي تبذل لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا».

ما يعزز فرص دعم باشاغا هو نفوذه الكبير في الغرب الليبي

اتصالات مصرية روسية منعت حفتر من اعتقال القذافي

القاهرة تدرس تعديلات «كامب ديفيد»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

حالة من الغموض سيطرت على الزيارة التي قام بها وفد إسرائيلي أمني رفيع المستوى إلى العاصمة المصرية القاهرة، الإثنين الماضي، بقيادة رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولتا، وعضوية رئيس جهاز الأمن الداخلي الجديد «الشاباك» رونين بار، في أول زيارة من نوعها له.

وكشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، أن من بين الملفات التي بحثها الوفد مع رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، والمسؤولين في الجهاز، إدخال تعديلات جديدة على «اتفاقية السلام» الموقّعة بين الجانبين الإسرائيلي والمصري، في عام 1979 بمنتجع كامب ديفيد الأميركي، وذلك بعد إدخال تعديل عليها أخيراً سمح بتعزيز وجود قوات الأمن المصرية في المنطقة الحدودية في رفح.

وكشفت المصادر أن هناك لجاناً مصرية مشتركة من القوات المسلحة، وجهاز المخابرات العامة، ووزارة الخارجية، تعكف على إدخال تعديلات على بعض بنود اتفاقية كامب ديفيد الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، بشكل يتواءم مع تصور مصري للتهدئة في قطاع غزة، يتيح مزيداً من المسؤولية على كاهل القاهرة بشأن القطاع المحاصر منذ عام 2007. وقالت المصادر إن «الطبخة إسرائيل عن علاج طويل المدى للصداع المزمن الذي يسببه القطاع لها، على حد تعبير تجهيزها على نار هادئة». وأوضح أنها ستكون شاملة، ولن تقتصر فقط على صفقة لتبادل الأسرى بين الاحتلال الإسرائيلي وحركة «حماس».

وأكدت المصادر أن التعديلات المقترحة على الاتفاقية الموقّعة عام 1979، بين الجانبين الإسرائيلي والمصري، تهدف إلى تهيئة الأوضاع في شمال سيناء والمناطق الحدودية للدور الجديد المرتقب الذي تلعبه مصر تجاه قطاع غزة، والذي يتضمن التعامل مع زيادة أعداد المسافرين عبر معبر رفح الحدودي، وتجهيز بنية تحتية تكون قادرة على استيعاب الخطوات الجديدة، من مقرات إقامة مؤقتة للفلسطينيين ومواصلات وطرق مؤمنة ومراقبة، وهو ما يستدعي معه تعديلات دقيقة في بعض بنود الاتفاقية.

وبحسب المصادر، فإن هناك تفاهمات وتوافقاً مشتركاً بين القاهرة وتل أبيب، حول قطاع غزة، إذ ترغب مصر في تعظيم نفوذها، كونه أحد الملفات التي تمثل مركز ثقل للنظام المصري أمام الإدارة الأميركية، في حين تبحث إسرائيل عن علاج طويل المدى للصداع المزمن الذي يسببه القطاع لها، على حد تعبير المصادر. واستدركت المصادر أنه على الرغم من التفاهم المصري الإسرائيلي بشأن قطاع غزة، إلا أن القاهرة رفضت مقترحات إسرائيلية خاصة بالقطاع متعلقة بدور مصري، في حين ما زالت تعكف على دراسة مقترحات أخرى.

وحول ما إذا كانت الدراسات الجارية بشأن إدخال تعديلات على اتفاقية كامب ديفيد، تشتمل على أمور متعلقة بالمرافق العامة، أو إدخال توصيل مياه النيل إلى الأراضي المحتلة، اكتفت المصادر بالرد: «لا تعليق»، مضيفة «هناك تصورات كثيرة محل دراسة نظراً لاتصالها بشكل مباشر بالأمن القومي المصري».

وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي، نفى وزير الخارجية المصري سامح شكري وجود أي خطط لإقامة منطقة صناعية واقتصادية على الحدود بين مصر وقطاع غزة، مؤكداً أن إعادة الإعمار ستكون داخل غزة. وحول ما إذا كان هناك تهديد تشكله حركة «حماس» على الأمن القومي المصري، نفى شكري، في تصريحات له خلال لقائه بالصحافيين قبل مغادرته العاصمة الأميركية واشنطن، وجود أي تهديد من قبل الحركة للقاهرة على أمن مصر القومي. وقال إن «مصر تولي اهتماماً كبيراً لإعادة إعمار غزة بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع في مايو/ أيار الماضي».

وشهدت مدينة شرم الشيخ المصرية الأسبوع الماضي لقاء جمع بين أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة للجيش الإسرائيلي والجيش المصري في شرم الشيخ، وناقش الطرفان، خلال اللقاء، القضايا المشتركة للجيشين.

تتضمن التعديلات التعامل مع زيادة المسافرين عبر رفح (يوسف مسعود/Getty)

شرق غرب

ارتفاع اعتداءات المستوطنين في الضفة

أظهرت معطيات رسمية لجيش الاحتلال ووزارة الأمن الإسرائيلية، أن اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، لا سيما في موسم قطف الزيتون، ارتفعت بنسبة 150 في المائة خلال العام الحالي، مقارنة بعام 2019. وقالت صحيفة «هآرتس» إن غالبية هذه الاعتداءات تتم في سوسيا جنوبي الخليل وشمالي رام الله، مشيرة إلى اجتماع عقده أول من أمس الخميس، وزير الأمن بني غانتس (الصورة) وكبار مسؤولي الوزارة وقيادة الجيش، بمن فيهم رئيس أركانه أفيف كوخافي، لبحث المسألة.

(العربي الجديد)

طائرة سعودية في مطار بن غوريون

كتب مراسل الشؤون العسكرية في الإذاعة الإسرائيلية العامة «كان»، إيتاي بلومنتال، أمس الجمعة، على «تويتر»، أن طائرة سعودية حطّت أمس في مطار بن غوريون في تل أبيب، وأرفق بلومنتال تغريدته بصورتين للموقع الدولي لمراقبة الرحلات الجوية.

(العربي الجديد)

«شباب قطر ضد التطبيع» تدعو لتحرك «الشورى»

جددت مجموعة «شباب قطر ضد التطبيع»، أمس الجمعة، دعوتها إلى إلغاء عقود شركة «فينكس» الممولة إسرائيلياً في قطر، وإدانة شراكتها القائمة مع وزارة المواصلات القطرية، بعد قيام «فينكس» بشراكة جديدة مع «إسبير زون»، وهو مجمع يضم عدداً من أهم المنشآت الرياضية في قطر. وكتبت «شباب قطر ضد التطبيع» على «تويتر»: «نُعيد المطالبة بإلغاء عقود الشركة وإقصائها عن العمل في قطر، ونطالب الشعب القطري بمقاطعة منتجاتها»، كما دعت مجلس الشورى القطري المنتخب إلى تفعيل قانون تجريم التعامل التجاري مع الشركات الصهيونية أو المدعومة منها وتشديده.

(العربي الجديد)

اليمن: تقدم للقوات الموالية للحكومة في الساحل الغربي

أكدت مصادر عسكرية ميدانية في الساحل الغربي لليمن، أمس الجمعة، أن القوات المشتركة الموالية للحكومة انتزعت مواقع جديدة في الحديدة من يد الحوثيين. وذكرت المصادر أن القوات المشتركة ركّزت على مناطق في مديرية حيس، وتمكّنت من السيطرة على عدد منها، أهمها مفرق سقم، كما سيطرت على منعطف العدين قاطعة الطريق بين محافظتي إب والحديدة، فيما نجحت في السيطرة على مناطق غربي محافظة تعز مطلة على الساحل الغربي، تحديداً في التربة.

(العربي الجديد)

قتلى وجرحى في تفجير جنوبي الصومال

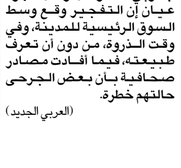

لقي 7 مدنيين مصرعهم، وأصيب 10 آخرون، أمس الجمعة، بانفجار استهدف سوقاً لبيع نبتة القات، في مدينة برداللي بإقليم باي، جنوبي الصومال. وقال شهود عيان إن التفجير وقع وسط السوق الرئيسية للمدينة، وفي وقت الذروة، من دون أن تعرف طبيعته، فيما أفادت مصادر صحافية بأن بعض الجرحى حالتهم خطرة.

(العربي الجديد)

تقرير

تعود قوات البشمركة الكردية إلى محافظة كركوك الشمالية في العراق، تحت غطاء المشاركة في لواءين مع الجيش العراقي، وسد الثغرات الأمنية في المناطق المتنازع عليها، وهو ما يعيد الجدل حول وجودها في المحافظة، ويغضب المكونات الأخرى

البشمركة في كركوك

عودة «ناعمة» بعد تفاهمات مع الحكومة

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

يتحدث مسؤولون محليون في محافظة كركوك، شمالي العراق، عمّا يصفونه بالعودة الناعمة والتدريجية منذ أشهر عدة لوحدات البشمركة الكردية إلى المحافظة الغنية بالنفط مؤكدين أن حكومة مصطفى الكاظمي المنتهية ولايتها، أقدمت على سلسلة من التفاهمات الأمنية في هذا الخصوص تحت عنوان ملء الفراغات الجغرافية أو التنسيق الأمني للحرب على تنظيم «داعش»، لدخول قوات البشمركة إلى مناطق مختلفة، من بينها ضواحي مدينة كركوك مركز المحافظة، في إطار ألوية مشتركة من الجيش والبشمركة.

وفي هذا السياق، كشف مسؤول عسكري عراقي في غرفة عمليات كركوك لـ«العربي الجديد»، عن أن قوات البشمركة باتت تبعد عن مركز مدينة كركوك بضعة كيلومترات فقط، وتعمل في إطار التفاهمات الأخيرة بين بغداد وأربيل ضمن ما عرف بالألوية المشتركة بين الجانبين، والتي تشرف عليها وزارة الدفاع العراقية في بغداد. وأكد المسؤول أن مناطق التون كوبري وضواحي بلدة الدبس في محافظة كركوك هي مناطق التماس حالياً بين البشمركة والقوات العراقية، متحدثاً عن أن هجمات «داعش» الأخيرة سرّعت من هذا الدخول ضمن إجراءات بغداد لتعزيز الكتلة الأمنية في المحافظة بأي صورة، خصوصاً بعد هجمات أكتوبر/تشرين الأول الماضي التي أوقعت نحو 30 قتيلاً وجريحاً من قوات الشرطة الاتحادية في المحافظة. وكشف المصدر عن أن بعض الوحدات التابعة للبشمركة تعمل ضمن آلية التنسيق الجديدة التي تم الاتفاق عليها مع بغداد، ضمن ما يعرف بالألوية المشتركة وأخرى تعمل بصورة منفردة، لكن بكل الأحوال فإن البشمركة «عادت إلى مناطق أخرجت منها سابقاً»، على حدّ تعبيره.

> قوات البشمركة في كركوك ستعمل ضمن إطار وزارة الدفاع
>
> هجمات «داعش» الأخيرة سرّعت من دخول البشمركة للمحافظة

وتأتي عودة قوات البشمركة، وهي الوحدات العسكرية الرسمية في إقليم كردستان العراق، بعد قرابة أربع سنوات من طردها من المحافظة، إثر تنظيم أربيل استفتاءً للانفصال عن العراق، شمل فيها مدن كركوك وزمار ومخمور، ومناطق أخرى مصنفة على أنها متنازع على إدارتها بين بغداد وأربيل منذ الغزو الأميركي للبلاد (2003)، وتعرف حالياً بمناطق المادة 140 من الدستور. ونصّت المادة على تنظيم استفتاء شعبي يُخيّر السكان بين البقاء مع بغداد أو الانضمام إلى الإقليم، لكن هذا البند الدستوري لم يتم تنفيذه لأسباب سياسية، وأخرى متعلقة بعمليات تغيير واسعة في ديمغرافية هذه المناطق لم يتم التوصل إلى حلول بشأنها.

وكان مطار أربيل الدولي قد شهد في 27 أكتوبر الماضي اجتماعاً بين الجيش العراقي وقوات البشمركة لبحث تشكيل قوة قوامها لواءان مشتركان لسد الفراغات الأمنية في مناطق متنازع على إدارتها بين الجانبين. ووفقاً لبيان وزارة البشمركة، فإن «الاجتماع عقد بين وزارة البشمركة برئاسة رئيس الأركان الفريق جمال أيمينكي، ونائب قائد العمليات المشتركة في بغداد، الفريق أول ركن عبد الأمير الشمري، وممثلين عن التحالف الدولي». وأشار البيان إلى أن «المجتمعين بحثوا سدّ الثغرات الأمنية في المناطق المتنازع عليها»، مؤكداً أن «قوات التحالف من جانبهم تعهدوا بالاستمرار في مساندة البشمركة والقوات العراقية، وخصوصاً في ملف تشكيل لواءين مشتركين». وجاء الاجتماع بعد أسابيع قليلة من اتفاق يقضي بتشكيل ستة مراكز مشتركة من الجيش والبشمركة، تعمل على ضبط الفراغات في المناطق المتنازع عليها، وقد باشرت تلك المراكز عملها فعلياً قبل فترة.

النائب في البرلمان المنحل عن القوى الكردية، أوميد محمد، أكد تلك التفاهمات، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «القرارات التي اتخذت من قبل حكومتي أربيل وبغداد نصّت على أن قوات البشمركة التي ستعود إلى كركوك ستعمل ضمن إطار وزارة الدفاع». وأوضح محمد أنه «سيتم تشكيل لواءين من القومية الكردية، وستكون تحت إمرة وزارة الدفاع العراقية»، مشيراً إلى «أهمية أن يكون التعامل في كركوك والمناطق المتنازع عليها ضمن الدستور، الذي نصّ على أن يكون التعاون المشترك في تلك المناطق، وهذا الأمر لم تطبقه بغداد». ولفت إلى أن «النظام العسكري في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها بحسب الدستور، يجب أن يكون مشتركاً من جميع القوميات (العرب والكرد والتركمان)، فهذه المناطق هي مناطق مشتركة مع حكومتي الإقليم وبغداد، ونحن مع مشاركة جميع القوميات في كركوك في القوة العسكرية لحمايتها»، مبيناً أن «هناك الكثير من الاجتماعات السرية والعلنية التي جرت بشأن هذا الملف، وقد أفضت إلى الاتفاق السياسي بين الحكومتين على إعادة البشمركة، ضمن مقتضيات المصلحة الأمنية والخط الموضوعة لتأمين المحافظة»، وبشأن منصب محافظ كركوك، ومحاولات الأكراد الحصول عليه، قلّل محمد من أهمية ذلك، قياساً بملف عودة البشمركة الذي يسعى إليه الأكراد. وقال في هذا الصدد إن «منصب المحافظ يعتمد على انتخابات مجالس المحافظات، وما تفرزه من نتائج هي التي تحدد المنصب ولأي جهة يكون»، مضيفاً أن «هناك طريقة أخرى لاستبدال المحافظ، عبر قرار يتخذه مجلس الوزراء، وهو قرار نافذ»، لكنه لم يشر إلى وجود تفاهمات بين الأكراد وبغداد بشأن الملف. وتؤكد مكونات المحافظة الأخرى، رفضها القاطع لعودة البشمركة، محذرة من جرّ المحافظة إلى أزمات سياسية وأمنية واقتصادية. ورأى القيادي في تحالف «دولة القانون» عن المكون التركماني، جاسم محمد جعفر، أن «هناك لجنة تنسيقية شُكلت لإدارة العمليات في المناطق المتنازع عليها، والأكراد لهم حضور في تلك اللجان»، موضحاً أنه «إلى حد الآن، لم تنزل قوات البشمركة داخل مركز كركوك، لكن تم افتتاح مكاتب للحزب الديمقراطي في المحافظة».

وقال جعفر في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «مخاوفنا من عودة البشمركة كبيرة ومبرّرة، وهي نتيجة لتجربة سابقة لنا معها، فما مرّ على المحافظة منذ 2003 إلى 2017 من قبل تلك القوات من اعتقالات واختطاف وتهديد وما إلى ذلك من انتهاكات، لا تزال شاخصة أمامنا، وقد أجبر الكثير من أهالي كركوك على ترك المحافظة خلال تلك الفترة». وشدد القيادي في تحالف «دولة القانون» عن المكون التركماني على أن «العودة إلى تلك الفترة المظلمة يقلقنا ونرفضه قطعاً، ونحن لا نرى أي أهمية أمنية لوجود البشمركة في كركوك، وحتى لو كان لهم دور أمني فإن ضرر عودتهم للمحافظة سيكون أكبر»، مشيراً إلى أن «الوضع الآن مستقر في المحافظة، ولا نريد أن نخسر هذا الاستقرار». وبحسب جعفر، فإن «رئيس الوزراء يريد أن يبقى لولاية جديدة، وقد تدفعه رغبته تلك إلى المساومة على كركوك مع الجانب الكردي»، متهماً الأكراد بأنهم «يريدون ضم كركوك إلى الإقليم»، وأن مساعيهم لإعادة البشمركة «تندرج ضمن هذا الهدف الخطير، أما الحديث عن حفظ أمن المحافظة وما إلى ذلك، فهو مجرد حديث إعلامي لتحقيق الهدف الرئيسي». وشدد على أن «أي عودة للبشمركة ستكون لها تأثيرات سلبية خطيرة على المحافظة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً»، معرباً عن الخشية من جرّ المحافظة إلى هذا المربع الخطير إذا ما كانت هناك اتفاقات غير معلنة».

رئيس الجبهة التركمانية، أرشد الصالحي، دعا من جهته، الحكومة، إلى إبعاد كركوك عن حوارات تشكيل الحكومة، معرباً في حديث لـ«العربي الجديد»، عن الخشية من «أن تكون هناك تنازلات بشأن كركوك خلال تلك الحوارات». وشدّد على أن «أي حوار أو اتفاق سياسي يجب ألا يرتبط بكركوك، خصوصاً خلال الفترة الحرجة الحالية».

وكان ممثلو العرب والتركمان في محافظة كركوك العراقية، قد أثاروا خلال الشهر الماضي مخاوف من زجّ المحافظة ضمن صفقات تشكيل الحكومة الجديدة، محذرين مما سموه بـ«التفاهمات الغامضة» التي تجريها الأطراف السياسية بمعزل عن مكونات المحافظة. وخرجت القوى العربية والتركمانية في المحافظة، بعد اجتماع مشترك عقدته نهاية أكتوبر الماضي في كركوك، بتفاهمات فيما بينها، رفض إجراء «الصفقات السياسية» على حساب المحافظة. وأكد ممثلو المكونين خلال مؤتمر صحافي مشترك، رفضهم «إقحام كركوك والمناطق المتنازع عليها في صفقات سياسية قد تنسب بأربال الوضع الأمني فيها، ومساعي تشكيل قوات مشتركة مع البشمركة، وتحويل لواء منها إلى إمرة وزارة الدفاع»، معتبرين أن «عدم إطلاع ممثلي المكونين التركماني والعربي على تفاصيل المباحثات التي تجري بين بغداد وأربيل بشأن كركوك، هو مبعث قلق وريبة بالنسبة لنا». ودعوا الكاظمي، إلى «العدول عن هذه الخطوات المريبة، والحفاظ على السلم المجتمعي في كركوك، وإبقاء الملف الأمني اتحادياً في المحافظة والمناطق المتنازع عليها»، مشددين على أنه «يتحتم على القوى السياسية الوطنية كافة، دعم مطالب العرب والتركمان، للحفاظ على أمن واستقرار محافظة كركوك، وعدم الموافقة على المساس بوضعها الدستوري والأمني على حساب صفقات تشكيل الحكومة».

خرجت قوات البشمركة من كركوك قبل نحو 4 سنوات (فرانس برس)

اعتداءات «داعش» مستمرة

تنتشر حالياً في محافظة كركوك قوات اتحادية من بغداد تشمل الجيش العراقي والشرطة الاتحادية ووحدات من «الحشد الشعبي»، لكن المحافظة الواقعة على بعد 250 كيلومتراً شمالي بغداد، لا تزال تُصنف على أنها الأعلى من ناحية الاعتداءات الإرهابية التي ينفذها مسلحو تنظيم «داعش». ويقول مراقبون إن ذلك يعود إلى وجود مناطق جبال حمرين وسلسلة جبال قره جوخ والتي تحوّلت أخيراً إلى جيوب مسلحة يختفي داخلها عناصر التنظيم.

شرق غرب

النظام السوري والمعارضة يتبادلان القصف

تبادلت قوات النظام السوري القصف مع فصائل المعارضة شمال غربي سورية، إثر اشتباكات وعمليات قنص، ما أوقع خسائر في صفوف الطرفين. وقال الناشط حسان محمد إنّ فصائل المعارضة قصفت، أمس الجمعة، مواقع لقوات النظام في بلدة جورين بريف حماة الغربي، فيما استهدفت الأخيرة قرى وبلدات البارة وسفوهن والفطيرة وقليفل بجبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي.

(العربي الجديد)

الصدر يفكك ابرز تشكيلاته المسلحة

بعد يوم واحد من دعوته إلى حل الفصائل المسلحة وتسليم أسلحتها إلى الدولة العراقية وتطهير «الحشد الشعبي» ممن وصفهم بـ«العناصر غير المنضبة»، أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الجمعة، عن حل مليشيا «لواء اليوم الموعود»، أبرز التشكيلات المسلحة التابعة للتيار الصدري، وذلك في رد واضح على دعوات لزعماء فصائل حليفة لإيران طلبت من الصدر أن يبدأ بنفسه أولاً في حل الفصائل المسلحة التابعة له.

(العربي الجديد)

فرنسا تتمنى «شراكة طموحة» مع الجزائر

أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، في مقابلة مع صحيفة «لوموند» نشرت أمس الجمعة، أن باريس تطمح إلى إقامة علاقة «ثقة» و«شراكة طموحة» مع الجزائر تتجاوز «جروحاً» متعلقة بالذاكرة «قد تعود للظهور أحياناً». وقال: «من المنطقي عندما ندرك تاريخنا أن نعود جروح للظهور، لكن ينبغي تجاوز ذلك لاستعادة علاقة ثقة»، داعياً إلى إشراك أكبر للجزائر في حل النزاع في مالي.

(فرانس برس)

الحدث

الفرقة الرابعة تغادر درعا: إبعاد إيران عن الجنوب؟

بعدما ضمنت قوات النظام السوري أن درعا لم تعد تشكل خطراً عليها، استكملت الفرقة الرابعة، التي تهيمن إيران على قرارها، عملية الانسحاب من المحافظة، في ما تبدو رسالة روسية بالتزام إبعاد مليشيات طهران عن الجنوب السوري

عماد كركص

تشي الأنباء بشأن انسحاب الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام السوري بشار الأسد، من محافظة درعا، جنوبي البلاد، بمعطيات عن دور روسي لتطبيق تفاهمات دولية جرى الحديث عنها، تتعلق بمزيد من الضغوط لإبعاد المليشيات الإيرانية عن الجنوب السوري، أو القوات المحسوبة على طهران في جيش النظام. فمنذ التدخل الروسي في البلاد، هيمنت إيران على قرار الفرقة الرابعة بحكم تقرب ماهر الأسد منها، وذلك في محاولة لخلق توازن مع الهيمنة الروسية على قطعات من الجيش، وإنشاء مليشيات أكثر تنظيماً من تلك التي تدعمها طهران أو زجّتها إلى جانب النظام في الحرب. وتعد هذه الفرقة من أكبر الكيانات العسكرية في جيش النظام التي تدعمها إيران وتهيمن بالمطلق على قراراتها. وكانت الأيادي الدولية واضحة الحضور في اتفاق التسوية حيال درعا، والذي أنهى التوتر بين النظام والمعارضة قبل أشهر، وذلك بعد ضمانات روسية بتطبيق الاتفاق، والذي يشار إليه على أنه حظي بمباركة غربية وإسرائيلية لتعهد روسيا بالضغط على النظام والإيرانيين لإبعاد المليشيات المرتبطة بطهران عن الجنوب السوري، ولا سيما عند الحدود مع الأراضي المحتلة في الجولان والقنيطرة.

وأشارت مصادر، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الفرقة الرابعة استكملت انسحابها من محافظة درعا، في ما يُعتقد أنه نتيجة

> انسحاب الفرقة الرابعة جاء بعد إفراغ المنطقة من الشباب

لتفاهمات إقليمية مع روسيا لتقليص نفوذ إيران في الجنوب السوري، مؤكدة أن الفرقة بدأت الانسحاب منذ مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. مصادر محلية أخرى في درعا أوضحت أن الفرقة الرابعة انسحبت، أمس الأول الخميس، من مواقعها في معمل الكونسروة وأبنية الري والمعهد الزراعي والجامعات، التي تمركزت فيها منذ فبراير/ شباط الماضي، ما يعني أن الفرقة استكملت تقريباً انسحابها من المحافظة باستثناء عناصر الفوج 666 التابع للفرقة، الذي يغطي المنطقة الغربية من المحافظة، ويتخذ من منطقة الضاحية، التي تبعد خمسة كيلومترات عن مركز محافظة درعا، مقراً له، حيث معظم عناصر الفوج هم من أفراد التسويات الذين عملوا مع فصائل المعارضة، والذين يرفض معظمهم مغادرة المحافظة.

ورأى ناشطون أن انسحاب الفرقة الرابعة من درعا هو على الأرجح نتيجة تفاهمات خارجية، لكونها محسوبة على إيران، لذلك كان القرار بإبعادها عن الحدود المشتركة بين سورية والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وشهدت محافظة درعا أخيراً تحركات وإعادة انتشار لقوات النظام وأجهزته الأمنية، حيث تقاسمت فروع الأمن المسؤولية في المحافظة. وكان الريف الغربي من نصيب فرع الأمن العسكري، والريف الشرقي للمخابرات الجوية، والريف الشمالي لأمن الدولة، بينما سيطر الأمن السياسي على معبر نصيب الحدودي مع الأردن. وإضافة إلى الأجهزة الأمنية، يستعين النظام في المحافظة بعدد من الفرق العسكرية التابعة لجيشه، مثل الفرقة الخامسة والفرقة التاسعة والفرقة 15 لفرض نفوذه في المحافظة. ورأى الناشط الإعلامي يوسف المصلح، في حديث مع «العربي الجديد»، أن روسيا معنية بتطبيق تفاهمات التسوية حول درعا ومحيطها، وفي مقدمتها إنهاء أو تقليص الوجود الإيراني في الجنوب وفي درعا بطبيعة الحال. وأضاف: «نجد أن الأمن العسكري حل مكان الفرقة الرابعة في الريف الغربي لدرعا. واعتقد أن منطقة حوض اليرموك بكاملها ستفرغ من الوجود الإيراني، أولاً لتثبيت التفاهمات الدولية، ومن ثم لإيقاف نشاط تهريب المخدرات من هذه المناطق وعلى حدود الأردن، وهو نشاط تشرف عليه مليشيات إيران والقوات المقربة منها في قوات النظام». وأشار المصلح، الذي ينشط في تغطية أخبار محافظة درعا من خلال عمله في «تجمع أحرار حوران»، إلى أن الوجود الإيراني من خلال المليشيات لا يزال حاضراً في درعا، لكن المليشيات لا تظهر نفسها وتتخفى أحياناً بين قوات النظام، وأن وجودها على الأغلب يكون في الريف الشمالي، لا سيما في مناطق جباب والمحجة وعلى حواف الأوتوستراد الدولي درعا - دمشق، وبشكل كثيف عند ما يعرف بـ«مثلث الموت»، وهو منطقة تلاقي الحدود الإدارية لكل من دمشق ودرعا والقنيطرة، بالإضافة إلى عدة مناطق في القنيطرة ومناطق حدودية مع الجولان المحتل.

وقبل عشرة أيام أخلت قوات النظام بعض مواقعها في ريف درعا الشمالي استكمالاً لاتفاق التسوية، فيما يعتقد أن من بين القوات التي تم إخلاؤها مليشيات مرتبطة بإيران، تتخفى بين قوات النظام.

من جهته، أشار القاضي سليمان القرفان، عضو اللجنة الدستورية عن قائمة المجتمع المدني، وأحد وجوه المعارضة في محافظة درعا، إلى أن «هناك مؤشرات إلى انسحاب الفرقة الرابعة الموالية لإيران من مناطق درعا، وقد انسحبت بالفعل من أغلب مناطق وقرى ريف درعا، ولكن ذلك جاء بعد إفراغ المنطقة من الشباب، إذ قامت الأجهزة الحكومية بتسهيل مغادرة الشباب من محافظة درعا». وأضاف القرفان، في حديث مع «العربي الجديد»: «شهدت المنطقة موجات هجرة كبيرة باتجاه ليبيا وبلاروسيا والإمارات وأربيل ومناطق الشمال السوري».

ورأى القرفان أن «انسحاب المليشيات الموالية لإيران جاء بتنسيق روسي، لإيصال رسالة لدول الجوار بأن روسيا التزمت بتعهداتها السابقة بإبعاد إيران عن الجنوب. ولكن في الحقيقة فإن ذلك لم يتم إلا بعدما ضمنت الأجهزة الأمنية وقوات الجيش أن درعا لم تعد تشكّل خطراً عليها، ولن تكون هناك أصوات تطالب بالحرية والانتقال السياسي للسلطة من جديد، إذ إن من يحملون أفكاراً بالتغيير تم تهجيرهم خارج البلاد»، لكنه استبعد أن تمتثل إيران للضغوط الروسية والدولية بالابتعاد عن الجنوب، إذ تستخدم ورقة وجود مليشياتها هناك خصوصاً، وعلى كافة الجغرافيا السورية عموماً، لتحصيل مكاسب دولية في عدة ملفات، إقليمية ودولية، ومنها العودة إلى الاتفاق النووي الذي فتحته الإدارة الأميركية الحالية برئاسة جو بايدن، بعد أن كانت أغلقته إدارة دونالد ترامب.

رعت روسيا «التسويات» في درعا (الأناضول)

تقرير

تحذير من دعوة سعيّد لتعديل الدستور عبر «استفتاء إلكتروني»: التفاف على الديمقراطية

اتحاد الشغل يتمسك بانتخابات مبكرة

فجّرت تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيّد بشأن إجراء استفتاء إلكتروني على تعديل الدستور الغضب ضده، وسط تحذيرات من أن يؤدي هذا الأمر إلى الالتفاف على مطلب الحوار الوطني للخروج بحلول للأزمة القائمة، فيما كان الاتحاد العام التونسي للشغل، الداعم لقرارات 25 يوليو، يدعو لإجراء حوار لإخراج البلاد من أزمتها

تونس ـ **آدم يوسف**

تمسك الاتحاد العام التونسي للشغل بمطلبه إجراء انتخابات مبكرة، بعد تعديل القانون الحالي، فيما فجرت تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيّد بشأن تعديل الدستور وإدخال تغيير على نظام الحكم، عبر استفتاء إلكتروني، المخاوف من محاولته شرعنة انقلابه على المؤسسات الديمقراطية. وأكد الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل، سامي الطاهري، خلال اجتماع الهيئة الإدارية للاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس أمس الجمعة، ضرورة التوجه إلى انتخابات مبكرة بغير القانون الانتخابي الحالي الذي تجاوزه الزمن. وقال الطاهري إن «مواقف اتحاد الشغل من محطة 25 يوليو/ تموز (يوم إعلان سعيّد قراراته الانقلابية بتجميد عمل البرلمان وإقالة الحكومة) نابعة من استقلالية قراره، ولن تكون على مزاج أي طرف، سواء كان يمينياً أو يساراً». واعتبر الطاهري، في تصريحات نقلتها إذاعة «موزاييك» الخاصة، أن «حدث 25 يوليو كان مشروعاً وفرصة تاريخية، لكن هذا الموقف ليس صكاً على بياض، بل لا بد من خريطة طريق وحوار»، مبيناً أن «الاتحاد لن يقبل بمشهد يتم فيه التصحير السياسي والاجتماعي وإلغاء دور الأحزاب والمنظمات». واعتبر الطاهري أن هناك «موجة استعداء متعددة الأطراف للمنظمة النقابية»، مؤكداً أنّ «الاتحاد سيبقى صامداً وشوكة في حلق كل المتامرين دفاعاً عن مكتسبات التونسيين، ولن يقبل أن يكون تحت إبط السلطة».

وفتحت تصريحات سعيّد، أمس الأول الخميس، بشأن تعديل الدستور وإدخال تغيير على نظام الحكم، عبر استفتاء «إلكتروني»، أبواب الجدل السياسي من جديد، وسط مخاوف لدى الأحزاب والفاعلين السياسيين من فرض نظام حكم وتعديل دستوري بشكل فردي، بواسطة استفتاء مجهول المعالم. وأكد الأمين العام لـ«الحزب الجمهوري» عصام الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «رئيس الجمهورية يصرّ على المضي قدماً في النهج الذي اختاره منذ 25 يوليو، وهو نهج زاد من تعميق الأزمة التي تعيشها البلاد، بمحاولة فرض تصوره الخاص للنظام السياسي للدولة التونسية في مخالفة صريحة للدستور». وحذر من دعوة سعيّد لاستفتاء إلكتروني، قائلاً هي «استشارة إلكترونية لتمرير مشروع سياسي غامض هلامي يتميز بالابتعاد الكامل عن الديمقراطية التمثيلية والسياسية». وأكد أنّ «هذه الاستشارة التفاف على مطلب الحوار الوطني للخروج بتوافقات وحلول لهذه الأزمة». وشدد على أنّ الحل لا يمكن أن يكون من خلال فرض القرارات بمراسيم رئاسية»، مشيراً إلى أنّ «مصير تونس لا يمكن أن يكون بيد فرد واحد، بل يجب أن يكون بيد كل التونسيين». من جانبه، أسف وزير الخارجية التونسي الأسبق، القيادي في حركة «النهضة»، رفيق عبد السلام، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «مقترح الاستفتاء الإلكتروني أشبه ما يكون بمزحة ساخرة لا يمكن أن يقبلها أحد، لأنها بكل بساطة مجرد آلية للتواصل مع الأنصار وحشد الأتباع لا غير».

عبد السلام: سعيّد يريد تفصيل نظام سياسي على مقاسه

اتحاد الشغل: لن نقبل بإلغاء دور الأحزاب والمنظمات

أعلن اتحاد الشغل أنه سيواصل الدفاع عن مكتسبات التونسيين (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

بدوره، حذر القيادي في حزب «قلب تونس»، رفيق عمارة، في تعليق لـ«العربي الجديد»، من أنّ «الذهاب نحو تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي من دون إشراك جميع الأطراف خطر داهم على البلاد. يجب التصدي له»، مشيراً إلى أنّ «القيام بتعديل على المنظومة السياسية بشكل هيكلي بهذا العمق يجب ألا يتخذه شخص بمفرده، ليقرر مصير بلاد بأسرها، ويحتم مستقبل أجيال بأكملها». واعتبر أنّ «محاولة إضفاء الشرعية على تعديل النظام السياسي بشكل أحادي، عبر تطبيق إلكتروني مجهول الهوية والخلفية والأطراف المشاركة فيه، ينبئ بتوجه نحو الالتفاف على إرادة التونسيين جميعاً بالابتعاد عن الوسائل الديمقراطية والتمثيلية والدستورية وإقصاء جميع القوى الحية المجتمعية والسياسية». أما رئيس الهيئة السياسية لحزب «المؤتمر من أجل الجمهورية»، سمير بن عمر، فأوضح، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «إعداد الدساتير وصياغتها هي عقد بين الدولة والمجتمع، وما بين الحاكمين والمحكومين، وبالتالي لا بد لصياغة هذا العقد من وجود مقاربة تشاركية، ولا يمكن أن يكون بقرار من فوق». وأضاف أنّ «الصيغة التي سيعتمدها ساكن قرطاج، الذي فقد مشروعيته وشرعيته، تؤكد أنه خارج السياق التاريخي، لأنه أثبت أنه يجهل أنّ ملايين التونسيين يقطنون في الأرياف ولا يمتلكون الكهرباء ولا الماء الصالح للشراب، وهو يتحدث عن استفتاء إلكتروني عن بعد، وكان التونسيين جميعهم لديهم اتصال بالإنترنت والشبكة العنكبوتية ويمتلكون حواسيب، فضلاً عن الصعوبات التقنية والتي لم تستطع دول متقدمة إنجازه، فما بالك بدولة غير متمكنة». ورأى أن «هذا يؤكد أن سعيّد يستغني التونسيين، وهي أيضاً محاولة منه للتحايل عليهم بفرض دستور بطريقة غير شرعية وغير دستورية دون العودة لإرادة الشعب المعبّر عنها عبر صناديق الاقتراع». وشدد على أنّ «هذا المسار المعادي للديمقراطية سيكون مرفوضاً من قبل جميع القوى الحية في البلاد، وسيقاومونه بكل الطرق السلمية والقانونية».

تحقيق بدعوات تطهير القضاء

فتحت النيابة العمومية التونسية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، أمس الأول، تحقيقاً في الدعوات إلى تطهير القضاء ومهاجمة المحاكم يوم 17 ديسمبر/كانون الأول المقبل، والتحريض على الاعتداء على مقرات المحاكم والدعوة إلى التجمهر أمام المجلس الأعلى للقضاء. وقالت عضو جمعية القضاة لمياء الماجري، لـ«العربي الجديد»، إن هناك «حملة تشويه انطلقت منذ فترة واستهدفت القضاة، وقد تصل إلى حد المس بسلامتهم الجسدية».

الحدث

لم تتوقف الاحتجاجات منذ الانقلاب (فرانس برس)

القمع لا يوقف احتجاجات السودان

على الرغم من القمع المتواصل للحراك الشعبي الرافض للانقلاب في السودان، والذي تجلى خصوصاً بإطلاق النار على المتظاهرين يوم الأربعاء الماضي ما أدى إلى سقوط 15 قتيلاً وعشرات الجرحى، لا يزال الشارع السوداني مصراً على تحدي الانقلابيين، ورافضاً أي شراكة مع العسكر. وخرج مئات المتظاهرين السودانيين في العاصمة الخرطوم، عقب صلاة الجمعة، أمس، للمطالبة بعودة الحكم المدني والتنديد بقرارات قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وإطاحته الحكومة المدنية، قبل تعيين مجلس سيادة جديد. وبحسب وكالة «الأناضول»، ردد المتظاهرون عقب أدائهم صلاة الجمعة، في مسجد الهجرة في منطقة ود نوباوي في أم درمان، مسجد طائفة الأنصار، الكيان الديني لحزب الأمة القومي: «ثوار أحرار حتكمل المشوار» و«الشعب شعب أقوى والردة مستحيلة» و«البلد دي حققنا ومدنية حكومتنا». كما نقلت الوكالة عن شهود عيان أن المصلين خرجوا عقب صلاة الجمعة في شارع رئيسي بالخرطوم بحري، وهم يهتفون: «شهداؤنا ما ماتوا... عايشين مع الثوار». كما رد متظاهرون في منطقة جبرة، جنوبي الخرطوم، شعارات: «الثورة ثورة شعب والسلطة سلطة شعب»، وفق شهود عيان.

في غضون ذلك، كان حزب «المؤتمر الشعبي» السوداني، يطالب أمس، بالتحقيق الفوري في مقتل المتظاهرين في البلاد ضد إجراءات الجيش، وتقديم الجناة للعدالة. ودعا الحزب في بيان له «لإطلاق سراح كل المعتقلين، أو تقديم من ثبت بحقه جرم إلى العدالة، وبضمان فرص التقاضي المكفولة قانوناً»، مشدداً على أن «المبادئ لا تتجزأ لتصبح الحرية حلالا عند الحاجة، وتزداد حرمة عند الطلب». في هذا الوقت، لا تزال تداعيات المجزرة التي ارتكبها العسكر الأربعاء تتفاعل، بعد التنديد الدولي الواسع بمقتل 15 شخصاً برصاص القوات الأمنية، خلال تظاهرات للمطالبة بعودة الحكم المدني والتنديد بـ«الانقلاب العسكري». وأكد تجمع المهنيين السودانيين، مساء الخميس، وجود تسجيلات توثق تورط عدد من قوات الشرطة في اغتيال وقنص متظاهرين سلميين. جاء ذلك في بيان للتجمع عقب ساعات على نفي الشرطة السودانية استخدام العنف ضد المتظاهرين. وأفاد البيان بأن «القوى الثورية لديها تسجيلات واضحة وموثقة لتورط عدد من قوات الشرطة بالخرطوم، في الاغتيال والقنص المباشر للثائرات والثوار السلميين». وأوضح أن «مجزرة 17 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، تعد جريمة لا تسقط بالتقادم ولن يفلت مرتكبوها من العقاب».

وفي وقت سابق الخميس، قالت الشرطة السودانية إنها لم تطلق الرصاص على المتظاهرين السلميين، وإنها التزمت بتفريق الاحتجاجات «وفق المعايير الدولية». وقال المدير العام للشرطة السودانية خالد مهدي، في مؤتمر صحافي: «قد تكون هناك جهات أخرى (لم يحددها) أطلقت الرصاص على المتظاهرين، واجبنا التحقيق والتحري للكشف عنها». يُذكر أنه منذ 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حين أعلن الجيش حالة الطوارئ، وحلّ مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين، واعتقل قيادات حزبية ووزراء ومسؤولين، لم تهدأ الاحتجاجات في شوارع السودان والمترافقة بعصيان مدني وتعطيل للحياة للمطالبة بعودة الحكم للمدنيين.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

بايدن ينقل صلاحياته مؤقتاً إلى هاريس

أعلن البيت الأبيض، في بيان أمس الجمعة، أن الرئيس الأميركي جو بايدن خضع إلى تنظير «روتيني» للأمعاء، وهو إجراء طبي يجرى تحت التخدير العام، ونقل صلاحياته مؤقتاً إلى نائبته كامالا هاريس. وأشار البيان إلى أن «الحال كانت كذلك عندما خضع الرئيس جورج دبليو بوش للإجراء الطبي نفسه عامي 2002 و2007».

(فرانس برس)

بلينكن: ليس على الأفارقة «الاختيار» بين الصين وأميركا

أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة)، أمس الجمعة، أنه ليس على الأفارقة أن «يختاروا» طرفاً في الخصومة المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة، مؤكداً أن بلاده يمكنها أن تقدم لهم المزيد على صعيد الحقوق الديمقراطية. وقبل بضعة أيام من عقد الصين قمة مع أفريقيا في السنغال، أعلن بلينكن، في كلمة ألقاها في مقر المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيدياو) في أبوجا عاصمة نيجيريا، أن الرئيس الأميركي جو بايدن يعتزم استضافة قمة مع قادة القارة.

(فرانس برس)

سيول: طائرات روسية وصينية دخلت المنطقة العازلة

أعلنت كوريا الجنوبية، أمس الجمعة، أنها أرسلت طائرات مقاتلة للرد على مجموعة من الطائرات الحربية الروسية والصينية التي دخلت منطقتها العازلة الجوية من دون سابق إنذار. وقالت هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية، في بيان، إنها رصدت سبع طائرات عسكرية روسية وطائرتين عسكريتين صينيتين في منطقة تحديد الدفاع الجوي بالبلاد قبالة الساحل الشرقي، مشيرة إلى أنها غادرت من دون خرق المجال الجوي لسيول.

(أسوشييتد برس)

سويسرا لا تقبل أوامر من الاتحاد الأوروبي

أعلن وزير الخارجية السويسري إيغناسيو كاسيس (الصورة)، أمس الجمعة، أن بلاده ترفض تلقي أوامر من الاتحاد الأوروبي، مؤكداً أنه لن يتم إجراء مفاوضات بين الجانبين ما لم يتم تحديد جدول أعمال مشترك بين المفوضية وبرن. وكانت سويسرا رفضت مسودة الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتكييف الإطار القانوني لمشاركتها في السوق الواحدة

للاتحاد الأوروبي، ووضع آلية لتسوية النزاعات. وقال كاسيس إن هذه مسائل سياسية إلى حد كبير وليست مناقشات طبيعتها تقنية. وأضاف أن «المجلس الاتحادي لا ينوي إطلاقاً استئناف المفاوضات بعد انهيار الاتفاق-الإطار».

(فرانس برس)

جاووش أوغلو لأفروف: يبحثان قضايا إقليمية

بحث وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، ونظيره الروسي سيرغي لافروف، العلاقات الثنائية، وقضايا إقليمية. وقالت مصادر دبلوماسية في وزارة الخارجية التركية، أمس الجمعة، إن الوزيرين بحثا، في اتصال هاتفي، «سبل تعزيز العلاقات الثنائية، والتطورات على الساحة الإقليمية».

(الأناضول)

تقرير

فرنسا تشكك في جدّية إيران بالمفاوضات النووية

قالت فرنسا إنها ستختبر جدّية إيران خلال الأيام الأولى من استعادة المفاوضات النووية، في 29 نوفمبر، فيما رفضت طهران الاتهامات الموجهة إليها

يتواصل التراشق الإعلامي بين إيران والقوى الدولية، والتي تتحضر إلى العودة لاستئناف المفاوضات النووية في العاصمة النمساوية فيينا في 29 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، بعد توقف دام أشهراً إثر فوز المحافظ إبراهيم رئيسي برئاسة إيران. وفيما يتحضر أيضاً مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للاجتماع بداية الأسبوع المقبل، تتكثف الضغوط الغربية على طهران، مع دعوة فرنسا المجلس إلى تشديد لهجته حيال إيران، وهو ما رفضته الأخيرة. وأعربت فرنسا أخيراً عن خشيتها من أن تكون عودة إيران إلى مباحثات فيينا، التي تهدف إلى محاولة إنقاذ الاتفاق النووي الموقع في 2015 والذي خرجت منه الولايات المتحدة في 2018، «صورية»، مع ارتفاع وتيرة انتهاك إيران للاتفاق خلال الأشهر الأخيرة، بحسب تقرير أخير للوكالة الدولية الذرية، وغموضها في توضيح النقطة التي تريد الانطلاق منها مع العودة إلى المفاوضات في جولتها السابعة المرتقبة.

أعرب لودريان عن خشيته من عودة «صورية» لإيران إلى التفاوض (Getty)

وحضّت فرنسا على لسان وزير خارجيتها جان إيف لودريان، في مقابلة له مع صحيفة «لوموند»، إيران، على استكمال مباحثات فيينا من حيث توقفت في يونيو/حزيران الماضي، والتي تعتبر الدول المشاركة في الاتفاق أنها «متقدمة». وقال لودريان إن «اعتقادي أن الأميركيين مستعدون للعودة إلى المفاوضات من حيث توقفت، بطريقة تتيح إنجازها بسرعة». وأضاف: «سندرك إذا كانت هذه هي الإرادة الإيرانية»، مشدداً على أن «التحقق الأول الذي علينا القيام به، هو تبيان ذلك».

وكان تقرير قد صدر الأربعاء الماضي عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يزور مديرها العام رافايل غروسي طهران بعد غد الإثنين، قد أكد أن إيران تواصل زيادة مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب. واعتبرت فرنسا أن ما أظهره التقرير بعد «مقلقاً جداً». وقالت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية، آن كلير لوجاندر، أول من أمس، إنه يتعين على مجلس محافظي الوكالة الذي يجتمع الأسبوع المقبل «التصرف»، مضيفة أن إيران «يجب أن تعود دون تأخير إلى الوفاء بجميع التزاماتها وتعهداتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستئناف التعاون مع الوكالة والعودة إلى التنفيذ الكامل» للاتفاق النووي.

طالبت فرنسا مجلس محافظي الوكالة الذرية بالتشدد

وردّاً على ذلك، شدّد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، في بيان صدر عنه فجر أمس، على أن «سعي» الوكالة الأممية «يجب أن تكون بعيدة عن أي شبهة لسلوك وعمل مسيس»، معتبراً أن «أي موقف من قبل مسؤولي ومؤسسات الدول المختلفة بهدف التأثير على سلوك الوكالة يعد مساساً بالمصداقية الفنية والتخصصية للوكالة»، ما قد يؤدي إلى إثارة «التساؤل حول شرعية إجراءاتها».

وكانت سجلت من التفاوض بين إيران والدول التي بقيت في الاتفاق، وبينها وبين الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة، قد أجريت في فيينا بين نيسان/أبريل ويونيو الماضيين. وبعدما أكد مسؤولون إيرانيون، أن العودة الى طاولة المفاوضات هي رهن إنجاز الحكومة الجديدة مراجعة ملف الجولات السابقة، أعلنت الأطراف المعنية أن المباحثات ستستكمل اعتباراً من 29 نوفمبر. وسبق للمشاركين في المباحثات أن أكدوا تحقيق تقدم لجهة رفع عقوبات أميركية وعودة واشنطن إلى الاتفاق، في مقابل عودة إيران إلى الامتثال لبنوده، من دون أن يصل ذلك إلى مرحلة تفاهم نهائي. وتشدد طهران على أن الأولوية بالنسبة إليها هي رفع العقوبات التي فرضت بعد الانسحاب الأميركي، وضمانٌ ألا تنسحب واشنطن مجدداً من الاتفاق. وكتب نائب وزير الخارجية الإيراني وكبير مفاوضي طهران، علي باقري، عبر «تويتر» اول من أمس، أن «نجاح المفاوضات يعتمد على الإرادة الجادة والاستعداد العملي للطرف الآخر لرفع الحظر».

كما انتقدت إيران، أول من أمس، البيان المشترك الذي صدر الأربعاء بعد اجتماع أميركي - خليجي، ووجّهت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها الخليجيون تحذيراً مشتركاً إلى إيران، متهمين إياها بـ«التسبب بأزمة نووية» وبزعزعة استقرار الشرق الأوسط بصواريخها البالستية وطائراتها المسيّرة. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إن البيان يحوي اتهامات «ملفقة». واعتبر أن الولايات المتحدة بصفتها «الطرف الذي خرج من الاتفاق النووي تسعى مرة أخرى لخلق الأزمة وتأزيم الأجواء ضد إيران»، مضيفاً أن «الدول التي يجب أن تتحمل مسؤولية مغامراتها واعتداءاتها في المنطقة، ومنها العدوان المستمر على اليمن، لا يمكنها أن تطرح في مقام المدعي اتهامات لا أساس لها ضد الآخرين».

(رويترز، فرانس برس)

متابعة

لبنان: ارتفاع الشكوك حول الانتخابات

يزداد الوضع اللبناني تأزماً، مع استمرار تعطيل عمل الحكومة، فيما أضفت الرئاسة اللبنانية مزيداً من الشكوك حول إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية

أضفى الرئيس اللبناني ميشال عون المزيد من الشكوك حول إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية في البلاد، في شهر مارس/آذار المقبل، بحسب ما أقرّ البرلمان، فيما يواصل «حزب الله» ومعه حلفاؤه التمسك بشروطهم لعودة اجتماعات حكومة نجيب ميقاتي، بعد تعطل جلساتها منذ 12 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسط مطالبة «حزب الله» و«حركة أمل» بإقالة القاضي طارق البيطار، الذي يقود التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، علماً أن ميقاتي يستعد لدعوة حكومته إلى الاجتماع قريباً. وتفاقم هذه الأجواء السياسية المتوترة والمشحونة الوضع الاقتصادي المتأزم في البلاد، والذي يتجه إلى مزيد من الانحدار.

وقال الرئيس اللبناني، في حديث صحافي أمس الجمعة، إنه لن يوقّع على أي تفويض لإجراء الانتخابات التشريعية في مارس/ آذار المقبل، لافتاً إلى أن الموعد المبكر للانتخابات الذي أقره مجلس النواب في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ويرفضه «التيار الوطني الحرّ» (بزعامة النائب والوزير السابق جبران باسيل، صهر عون)، سيحرم آلاف الناخبين من بلوغ سن الاقتراع، وهو 21 عاماً. كذلك اعتبر أن تساقط الثلوج في شهر مارس «ستترتب عليه صعوبات قد يواجهها الناخبون في الوصول إلى مراكز الاقتراع عبر الطرق الجبلية المسدودة». كذلك من شأن إجراء الانتخابات في 27 مارس أن يضيق المساحة الزمنية أمام حكومة ميقاتي لمحاولة تأمين خطة التعافي وتقديمها إلى صندوق النقد الدولي. وأكد عون في حديثه أنه لن يوقّع سوى على «مرسوم (لإجراء الانتخابات في) 8 أو 15 مايو/ أيار». وكان الرئيس اللبناني قد رفض في وقت سابق التوقيع على قانون تبكير موعد الانتخابات الذي أقرّه مجلس النواب، وأعاده إلى المجلس التشريعي الذي أقره مرة أخرى. وانسحب باسيل، مع كتلته النيابية، من جلسة إقرار القانون البرلمانية، كما تقدّم «التيار الوطني الحر» خلال الأسبوع الحالي بشكوى إلى المجلس الدستوري يطعن فيها في موعد الانتخابات وقانون الانتخابات المقترح.

وتفاقمت الأزمة المالية في لبنان، التي وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أسوأ حالات الركود في التاريخ الحديث، بسبب الجمود السياسي والخلاف حول التحقيق في انفجار مرفأ بيروت (أغسطس/ آب 2020) وأودى بحياة أكثر من 200 شخص. وفقدت الليرة اللبنانية 90 في المائة من قيمتها ودفعت الأزمة ثلاثة أرباع السكان إلى هاوية الفقر. وبسبب نقص السلع الأساسية، مثل الوقود والأدوية، تحوّلت الحياة إلى صراع يومي. وعلى الرغم من تأثير حالة الشلل الحكومي على إمكانية تحسن الوضع الاقتصادي، أكد نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، أمس، أنه مع عودة الحكومة اللبنانية إلى الاجتماعات بعد «معالجة الأسباب» التي أدت إلى توقفها. وقال قاسم، في كلمة ألقاها خلال لقاء سياسي عقد في الضاحية الجنوبية لبيروت، إن «مشهد القضاء في لبنان غير صحي، ليس له علاقة لا بحادثة ولا بقاض، له علاقة بمنظومة قضائية كاملة تتداخل بطريقة غير عادية، يجب إعادة النظر وإيجاد حل».

وجاء كلام نعيم قاسم في وقت اعتبر فيه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن «هناك حلاً لكل شيء في لبنان»، وذلك إثر لقائه الرئيس اللبناني في قصر بعبدا، مقر الرئاسة اللبنانية. وقال ميقاتي إنه «أبلغ رئيس الجمهورية ميشال عون بأنه سيدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد قريباً من أجل عودة الأمور إلى طبيعتها». ومن المسؤولين السابقين الذين يسعى المحقق العدلي طارق البيطار إلى استجوابهم في قضية انفجار المرفأ حلفاء بارزون لـ«حزب الله»، إذ يشتبه المحقق في أنهم وراء الإهمال الذي أدى إلى الانفجار.

أكد ميقاتي أنه سيدعو الحكومة للاجتماع قريبا (الأناضول)

(الأناضول، فرانس برس)

بريطانيا: الأمن فوق الحقوق

سحب الجنسية بلا إنذار مسبق

سيسمح تشريع جديد في بريطانيا بسحب الجنسية من الإرهابيين من دون سابق إنذار، وذلك في إطار محاولة لندن منعهم من الطعن في هذا الأمر

تعمل الحكومة البريطانية، التي كانت قد واجهت معضلة في قضية سحب الجنسية من «عروس داعش» شميمة بيغوم، على قوننة عملية سحب الجنسية من أشخاص «يشكلون تهديداً للمملكة المتحدة»، من دون إشعارهم مسبقاً، ما يعني حرمانهم من التوجه إلى القضاء للطعن في هذا الأمر. وذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس الجمعة، أنه بعد معركة قانونية مع بيغوم، التي جردت من جنسيتها البريطانية، بدأت السلطات العمل لتمرير مشروع قانون يسمح لها بسحب الجنسية من دون إشعار سابق. وأوضحت أن التشريع الذي تجرى مناقشته في البرلمان سيسمح للحكومة، في حال إقراره، بتجريد الناس من الجنسية من دون إخطارهم، ما سيمنعهم من التوجه إلى المحكمة للطعن فيه. وسيسمح مشروع «قانون الجنسية والحدود» لوزير الداخلية بإلغاء الجنسية من دون سابق إنذار لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

وذكرت صحيفة «غارديان»، أمس الجمعة، أن البند 9 من مشروع القانون يستثني الحكومة من الاضطرار إلى تقديم إشعار إذا لم يكن «من المعقول» القيام بذلك، أو في ذلك مصلحة للأمن القومي أو العلاقات الدبلوماسية أو من أجل المصلحة العامة.

ويأتي هذا التحرك بعد أشهر من إعلان محكمة بريطانية أن شميمة بيغوم، بريطانية المولد، والتي غادرت البلاد في سن المراهقة للانضمام إلى تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية، لن يسمح لها بالعودة إلى المملكة المتحدة لخوض معركة قانونية حول إلغاء جنسيتها. وكانت وزارة الداخلية قد اعتبرت، في بيان أخيراً، أن «الحرمان من الجنسية لأسباب مؤاتية مخصص لمن يشكلون تهديداً للمملكة المتحدة، أو الذين ينطوي سلوكهم على ضرر شديد»، مؤكدة أن الجنسية البريطانية «امتياز» وليست حقاً.

وكانت المحكمة العليا البريطانية، وبإجماع القضاة الخمسة فيها، قد رفضت، في 20 فبراير/ شباط الماضي، طلب بيغوم، الموجودة في مخيم لعناصر «داعش» في شمال سورية، للعودة إلى البلاد من أجل الطعن في القرار. وأوضح القضاة، في قرارهم وقتها، أن حقها في محاكمة عادلة لا يتفوّق على اعتبارات أخرى مثل سلامة الناس، وأن قرار منعها من العودة يجب أن يبقى مطبقاً حتى يمكنها أن تشارك «من دون تعريض سلامة الناس للخطر». وأضافوا: «هذا ليس الحل الأمثل، إذ إنه من غير المعروف كم سيستغرق الوقت ليصبح ذلك ممكناً. لكن ليس هناك حل مثالي لمعضلة مثل هذه».

ودافعت الحكومة البريطانية عن مشروع القانون، موضحة، في بيان أخيراً، أنه لا يمنحها سلطات إضافية لسحب الجنسية، لكن خبراء قانونيين انتقدوا التشريع، معتبرين أنه قد يفقد الناس حقهم في العودة إلى البلاد للطعن في القرار أمام المحكمة. وقال الخبير في القانون الدولي في جامعة «وايكاتو» النيوزيلندية ألكسندر غيليسبي، لصحيفة «واشنطن بوست»: «ليس هذا النوع من الشفافية في الإجراءات القانونية الذي نريده. يجب أن يتم التعامل مع هذه الأمور بطريقة تسمح للشخص بأن يكون لديه فرصة للرد على التهم الموجهة إليه». وأوضح أنه في حين ينصّ القانون الدولي على حقوق المواطنة فإنه يمكن للحكومات التراجع عنها. عادة بعد إدانة شخص ما أو اعترافه بارتكاب جريمة خطيرة مثل الإرهاب. طالما أن الشخص يحمل جنسية ثانية «ليعود إليها».

وكانت مثل هذه الإجراءات العقابية قد تصدّرت عناوين الصحف في السنوات الأخيرة، بعد أن ألغت عدة حكومات غربية جنسية أشخاص يزعم أنهم انضموا إلى الجماعات الإرهابية. وكان لدى بعض هؤلاء الأشخاص جوازات سفر متعددة، ما جعل الدول تختلف حول من ينبغي عليه تحمل المسؤولية. وكانت الحكومة البريطانية قد اعتبرت أن سحب الجنسية من بيغوم لن يجعلها عديمة الجنسية لأنها تستطيع الحصول على الجنسية في بنغلادش، حيث لها جذور عائلية، إلا أن بنغلادش رفضت السماح لها بالدخول إلى البلاد. وكانت نيوزيلندا قد سمحت، على مضض، لسهيرة عدن (26 سنة)، التي نشأت في أستراليا ونيوزيلندا، وولديها، بالعودة إلى البلاد، وذلك بعد خلاف دبلوماسي مع أستراليا، التي سحبت الجنسية منها، بعد انضمامها إلى تنظيم «داعش». وقالت رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا أردرين، في بيان في يوليو/ تموز الماضي، عن عدن، التي اعتقلت في تركيا، «إنهم ليسوا من مسؤولية تركيا، ومع رفض أستراليا قبول العائلة، فإن ذلك يجعلهم من مسؤوليتنا».

لا تزال بيغوم في مخيم لعائلات «داعش» بسورية (دليل سليمان/ فرانس برس)

يفقد المستهدفون حقهم بالطعن في سحب الجنسية

وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد منعت في 2019، هدى مثنى، المولودة في نيوجيرسي والتي غادرت البلاد إلى سورية للزواج من عنصر في «داعش»، من العودة إلى الولايات المتحدة. وكان هناك خلاف بين واشنطن ومثنى حول ما إذا كانت مواطنة، إذ قالت الإدارة الأميركية وقتها إن والدها كان دبلوماسياً يمنياً معتمداً عندما ولدت في أميركا، فيما كشف محاميها عن أن والدها لم يكن ممثلاً للحكومة اليمنية عند ولادتها.

وأوضحت «واشنطن بوست» أن المسألة تصبح معقدة إذا كان لدى الأشخاص الذين سحبت جنسيتهم أطفال ولدوا في أماكن أخرى، ما قد يفقدهم حقهم بالعيش في دول غربية. وقال غيليسبي إنه إذا كانت الحكومات «تريد بالفعل مكافحة التطرف، فإن أفضل شيء يجب القيام به هو إعادة هؤلاء الناس إلى ديارهم وإزالة التطرف عنهم، بدلاً من تركهم خارجاً حيث سيكونون أكثر تطرفاً». يذكر أنه تم توسيع سلطات وزارة الداخلية لتجريد الرعايا البريطانيين من جنسيتهم بعد تفجيرات لندن في عام 2005، لكن استخدامها زاد في عهد تيريزا ماي كوزيرة للداخلية 2010، وتم توسيعها مرة أخرى في 2014، حيث تم بالفعل إضعاف شرط إرسال الإشعار في عام 2018، ما سمح لوزارة الداخلية بتقديم الإشعار عن طريق وضع نسخة منه في ملف الشخص، ولكن فقط في الحالات التي يكون فيها مكان وجودهم غير معروف.

(العربي الجديد)